مكتب المالكي يضع الإطار أمام مسؤولية الحسم: لا مجال لمزيد من المماطلة



وجّه هشام الركابي مدير المكتب الاعلامي لرئيس ائتلاف دولة القانون نوري المالكي، اليوم الأحد، انتقاداً لاذعاً لما وصفه "المماطلة" المستمرة داخل الإطار التنسيقي بعدم حسم منصب رئيس مجلس الوزراء، نافياً الأنباء المتداولة حول استبدال المالكي بمرشح آخر لهذا المنصب.

وقال الركابي في تدوينة على موقع "إكس"، إن "من يسعى لتشكيل حكومة ضمن المدد الدستورية، عليه التحلي بالحزم واتخاذ قرارات جريئة، لا الاستمرار في المماطلة أو تحميل الأطراف الأخرى مسؤولية التأخير"، في إشارة واضحة إلى إخفاق الإطار في تسمية مرشحه لمنصب رئيس مجلس الوزراء لغاية الآن رغم انتخاب البرلمان رئيس الجمهورية الجديد نزار ئاميدي.

وأكد أن "الإطار ما زال مرشحه لرئاسة الوزراء الذي أُعلن رسمياً ولم يُستبدل"، لافتا إلى أن "ما يُتداول بشأن تأجيل اجتماع السبت بذريعة صعوبة التواصل مع المالكي هو ادعاء باطل ولا يعكس حقيقة المشهد".

وأضاف الركابي أن "المطلوب اليوم حسم واضح، فكما تم الترشيح بالأغلبية (أي المالكي) يمكن سحبه بذات الآلية، والمضي نحو ترشيح جديد دون إطالة"، معتبراً أن "المرحلة لا تحتمل مزيداً من التأخير".

ويأتي هذا بالتزامن مع اتهام نائب مقرب من زعيم ائتلاف دولة القانون نوري المالكي، مساء أمس السبت، رئيس حكومة تصريف الأعمال محمد شياع السوداني بتعطيل اجتماع الإطار التنسيقي.

وقال النائب عثمان الشيباني، في تصريح إن ما وصفه "المتمسك بالولاية الثانية، ومعه اثنان من قادة الإطار، عطّلوا جلسة اليوم لشراء الوقت وفتح الباب أمام تدخلات خارجية تمس القرار الوطني".

وأخفق الإطار التنسيقي الذي يضم القوى السياسية الشيعية الحاكمة في العراق بعقد اجتماع "حاسم" أمس السبت في منزل زعيم تيار الحكمة عمار الحكيم، ليتمّ تأجيله إلى يوم الاثنين المقبل.

وتأتي هذه التطورات في وقت دخل فيه الاستحقاق الحكومي مرحلة حرجة، عقب انتخاب نزار ئاميدي رئيساً للجمهورية، ما يضع الكتلة الكبرى أمام مهلة دستورية تنتهي في 26 نيسان الجاري لتقديم مرشحها رسمياً، وسط مخاوف من العودة إلى المربع الأول للانسداد السياسي.